انه عرف الروم بالاتيان ببعض الحركة خلاف الواقع منع ان
به غير مانع لدخول الاختلاس المشارك له في تبعيضها
وبينه بقوله الا بفتح او بنصب على ان الروم في جميع الحركات
البنائية والاعرابية الا في الفتح من البنائية التي هي الفتح
والكسر والفتح والنصب من الاعرابية التي هي الرفع والنصب
والجر وازاد النصب وما حمل عليه فيندرج فيه طول لابراهيم
وباسحق فلا يجوز رومه ثم امر كان تشم الحرف في الرفع
والضم قاصدة مشيرا بضم الشفتين الى الضمة المحذوفة
من الحرف الموقوف عليه وتوضيح هذا المقام ان نقول لا يجوز
الوقف على المتحرك بكل الحركة ويجوز على الساكن او ما في حكمه
وهو المتحرك ببعض الحركة والوقف على الساكن اما بالسكون
المجرد عن الاشمام وهو الاكثر الاغلب او بالسكون مع الاشمام
والوقف على المتحرك ببعض الحركة اما بالروم او الاختلاس

واسكان

[illegible]

واسكان الحرف الموقوف عليه هو الاصل وغيره فرع عليه
لان الواقف غالبا طالب الاستراحة فاعني بما هو الاخف
وبوفر الاصل ومعادلة للمقابل بالمقابل وان اختلفت
الجهة كذا في شرح الشاطبية للجعبري لا يقال ان كل حرف
ساكن خفيف الا الهمزة فانها اذا سكنت ثقلت
واذا الحركت خفت ولذا قال الناظم في تمهيده ينبغي
للقارئ اذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون ان يظهرها
في وقفه لبعد مخرجها وضعفها بالسكون وذهاب حركتها
لان كل حرف ساكن خفيف الا الهمزة فانها اذا سكنت ثقلت
لا سيما اذا كان قبلها ساكن سواء كان الساكن حرف علة
او صحيحا نحو قوله دفء والخبء والسماء وشيء فعلى
هذا كان الاولى بالجعبري ان يقيد بالغلبة ويقول فاعني
بما هو الاخف غالبا لانا نقول ما ذكره صاحب التمهيد غير صحيح عنده

فانه بما كان الابتداء بالحركة وكان الوقف
يمكن بله جعل بالسكون المقابل
المقابل له وان كانت الحركة
في الابتداء ضرورية والسكون
في الوقف اختياريا منه

انه اذا ضعفت بما ذكر لزم ان تقوى
باطركة وحينئذ يلزم ان تكون
ثقيلة بالحركة لقوتها بها
منه

Copyright © King Saud University